PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**AkherSa'aa**
DATE:	**29-July-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**20,000**
TITLE :	**Dr Mohie Ebeid, Head of the Pharmacists' Syndicate in Surprising Statement: We Need 20 Years to Eradicate HCV**
PAGE:	**22-23**
ARTICLE TYPE:	**Syndicate News**
REPORTER:	**Esar Hamdy**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

BAYER

PRESS CLIPPING SHEET

د. محيى عبيد نقيب الصيادلة

أكد الدكتور محيى عبيد نقيب الصيادلة أن القضاء على مشكلات الصيدليات المخالفة للقانون فى مصر يتطلب منح الصيادلة حق الضبطية القضائية، معتبراً أن الهدف الأساسى فى الوقت الحالى يجب أن يكون توفير علاج آمن وفعال للمريض بسعر مناسب، وقال فى حوار لـ"آخرساعة" إن مصر ليس فيها مصنع واحد لإنتاج المادة الخام للدواء، وأن لكل مادة فعالة ١٤ بديلاً تمثل كارثة، تفاصيل أكثر فى سياق الحوار الذى أجراه معنا خلال استراحة أثناء اجتماعه مع عدد من المسئولين عن النقابات والمجالس والهيئات الطبية والصيدلة.

الدكتور محيى عبيد نقيب الصيادلة يفجر المفاجأة:

نحتاج ٢٠ سنة للقضاء على «فيروس سى»

بعض الصيدليات أوكار للإدمان والأدوية المغشوشة

إيثار حمدى

■ **ما سبب هذا الاجتماع؟**

- الاجتماع حضره نخبة من المسئولين عن النقابات والمجالس والهيئات الطبية والصيدلية فى مصر بهدف توحيد جهود وتوجهات المهن الصحية، وهى دعوة من نقيب صيادلة مصر، واتخذنا بعض القرارات أهمها مطالبتنا بتعديل القانون ١٤ لسنة ٢٠١٤ الذى ينص على أحقية جميع المخاطبين بالقانون بتولى المناصب القيادية فى المؤسسات التابعين لها.

■ **وماذا يعنى ذلك؟**

- يعنى أن اختيار المناصب القيادية يكون حسب الكفاءة، فلا يجب أن يكون مدير المستشفى طبيباً، والقانون لم يحدد من يتولى منصب وزير الصحة، فيجب فتح المجال للجميع ومن يتمتع بالإدارة يتولى المنصب، وعلى من يتمتع بفن وكفاءة الإدارة وحاصل على ماجيستير أو دكتوراه فى إدارة الأعمال أو إدارة المستشفيات أن يتقدم. ونوافق على أن يكون وزير الصحة حاصلا على بكالوريوس تجارة بشرط أن يكون على دراية تامة بكيفية الإدارة.

■ **كم عدد مؤيدى هذه المطالب؟**

- بالإجماع.. ونطالب أيضا بالمساواة فى الأجر لأبناء المهنة الواحدة، بمعنى ألا يكون العاملون بالتأمين الصحى راتبهم أقل من العاملين بالمستشفيات والعاملين بالجامعات أقل منهم، فالصيدلانى الذى يعمل فى أى مكان يجب أن يحصل على نفس الراتب، وقد تضامنت جميع النقابات قضائيا مع نقابة الصيادلة فى الطعن على دستورية القانون رقم ١٤، وهدفى توفير علاج آمن وفعال للمريض بسعر مناسب، والنهوض بالبلد من خلال تقديم صيدلانى كفء.

■ **ماذا عن الضبطية القضائية؟**

- الفكرة مطروحة ولم تنفذ، طرحها أحد الأعضاء ولم يتم التصويت عليها فى مجلس النقابة العامة حتى يتم عرضها على وزير الصحة ثم وزير العدل. المفترض أننا المعنيون بالحفاظ على صحة المريض وتوفير علاج آمن وفعال ورخيص، بينما الأدوية المغشوشة تملأ الأسواق المصرية، وهناك بعض المناطق المسئولون عن التفتيش فيها لا يستطيعون الوصول إليها، وهدفنا أن تكمل إدارة التفتيش التابعه لوزارة الصحة وليس إلغاءها.

■ **ما مطالبكم كنقابة من هذه الضبطية؟**

- ليست لنا مطالب مطلقاً، سوى منحنا سلطة الرقابة على الأدوية وسنتقدم بطلب لوزير الصحة نوضح له الأسباب التى دعت مجلس النقابة لتقديم هذا الطلب.

■ **هل مازلت مصراً على حرمان خريجى الجامعات الخاصة من دخول النقابة؟**

- لن أقبل خريجى الجامعات الخاصة.. أجرينا العديد من الدراسات فى هذا الشأن.. الكلية أنشئت لتستوعب ٣٠٠ صيدلانى على أقصى تقدير لكى يستطيع الطالب استيعاب المادة العلمية بشكل صحيح ونفاجأ بقبولها ألف طالب ! فضلا عن حجم البطالة بين الصيادلة حيث وجدنا أن أكثرهم يفضل الهروب من السوق المصرى للعمل كمساعدين صيادلة بالخارج.. الجامعات تحولت إلى "بيزنس"، فالعقل يقول إن الجامعة الخاصة تنشأ إذا كان الحاصل على ٩٧،٢٪ يقبل فى الجامعات الحكومية والحاصل على ٩٥٪ يقبل فيها لكن كيف تقبل ٧٥٪ ليتعلم الصيدلة ! فهل كل همهم جمع الأموال بغض النظر عن الكفاءة، وفى النهاية نطالب الدولة بتكليفهم وتشغيلهم وكل هذا ضغط على الدولة.

تنظم أكاديمية البحث العلمى ومكتبة الإسكندرية معرضا بعنوان ١٠٠١ اختراع نكتشف ماضينا ونلهم مستقبلنا

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

BAYER

PRESS CLIPPING SHEET

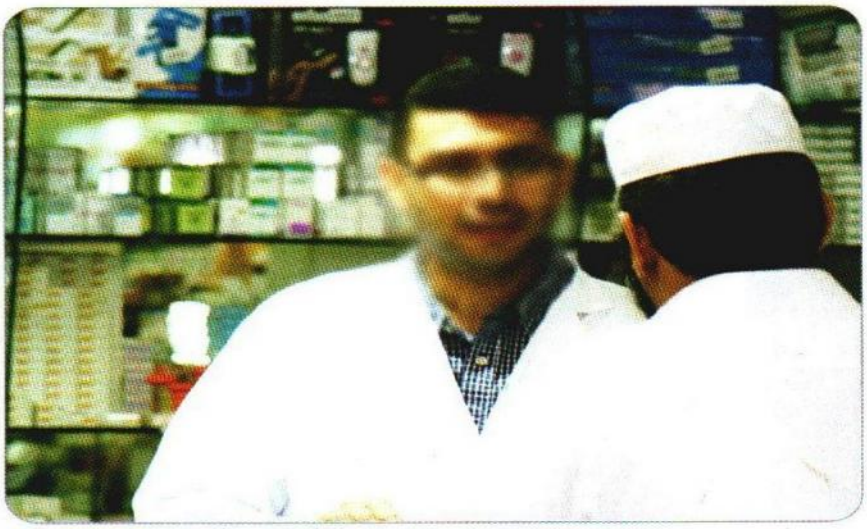

لا مانع أن يكون وزير الصحة "بكالوريوس تجارة" لكن يجب أن يكون ناجحا إداريا

■ **هل تتهم هذه الجامعات بعدم المهنية؟**

- أنا لا أتهم أحدا فهناك بعض الجامعات تتبع المعايير القياسية للطالب ويتخرج منها طلاب متميزون من الممكن أن يصبح أكثر كفاءة من طلاب الجامعات الحكومية.

■ **وما هى هذه المعايير؟**

- أن يكون عدد ساعات المعامل كافيا لإجراء التجارب، وتوفير المواد الخام للعمل عليها، وتوفير هيئة تدريس جيدة لتوصيل المعلومة بشكل صحيح ومتكامل، فالهدف الأساسى هو إخراج صيدلي، وليس شخصا يعانى منه الشعب المصرى وغير كفء، فالخطأ الطبى فى الصيدلية يؤدى إلى الوفاة.

■ **هل كليات الصيدلة فى الجامعات الخاصة خاضعة لرقابة النقابة؟**

- من المفترض أن تخضع هذه الجامعات للرقابة وأن يكون أعضاء النقابة ممثلين فى مجلس إداراتها لكى نقوم بالتفتيش والإشراف على التعليم وعلى المعامل، وعند حدوث مخالفات نقدم مذكرة تفيد بأن هذه الكلية طلابها غير معتمدين ويتم إيقافهم، وأرحب بأى كلية خاصة تمنحنى صيدلانيا عالماً، أما تلك الكليات التى تقبل الطالب الذى تخرج بعد عشر سنوات من الثانوية فبالتأكيد نسى كل ما يتعلق بالمادة العلمية.

■ **وما الحل؟**

- كنا قد اتفقنا مع المجلس الأعلى للجامعات على عدد معين من الطلبة بقيادة الدكتور أشرف حاتم والدكتور ماهر الدمياطى بتقليل الأعداد بنسبة ٢٠٪ بدءاً من هذا العام، وفوجئنا بعد صدور قرار من لجنة شئون الصيدلة فى المجلس الأعلى للجامعات بارتفاع شديد فى عدد الصيادلة، وبالتأكيد لن تستطيع الجامعة التى من المفترض إعطاء المعلومات لـ ٥٠٠ طالب أن تعطى نفس القدر من الاهتمام التعليمى لـ ١٥٠٠ طالب، وهل الدولة تضمن تكليف هذا العدد من الصيادلة؟ لا يوجد تكليف وهناك انفجار غير طبيعى فكيف على دولة قدرتها استيعابها ٤٠٠٠ صيدلى أن تجد أمامها ١٥٠٠٠ عليها تكليفهم!

■ **فيما يخص تركيب الأدوية لماذا اختفت المعامل من الصيدليات؟**

- بسبب سوء التعليم، فالصيدلانى يجب أن يقضى بالمعمل ٦ ساعات على الأقل، فإذا كان عدد الطلبة ٣٠٠ عندما يصبحون ١٠٠٠ سيقضى الطالب ساعتين فقط داخل المعمل فلا يستطيع أن يبتكر أى تركيبات دوائية، ويقوم المدرس بالشرح النظرى فقط مما يجعله غير مؤهل لتركيب الأدوية، وأغلب الصيدليات بها معامل، لكنها مهملة لأن شركات الأدوية توفر التركيبة التى تكلف ٢٠ جنيهاً بجنيهين فقط، وهو ما يمحو فكرة التركيب فى المعامل وبالتالى لم يعد يشترط وجود معمل داخل الصيدلية لمنحها التراخيص اللازمة.

■ **وماذا عن مشكلة كثرة البدائل للأدوية؟**

- لكل مادة فعالة الآن فى مصر ١٤ بديلا، وهذه كارثة فاقتصاديات الصيادلة فى مصر ومساحات الصيدليات لا تسمح بفتح الصناديق وتزويد البدائل للأدوية، فهل سعينا ذات يوم لاكتشاف مادة مصرية خالصة الصنع؟ لا يوجد فى مصر مصنع واحد لإنتاج المواد الخام أو مصنع لإنتاج ألبان الأطفال التى يتم استيرادها بالكامل من الخارج، والأمصال والهرمونات والأنسولين.

■ **لماذا لم تقترح إنشاء هذه المصانع؟**

- بالفعل اقترحنا ذلك وخاطبنا المعنيين بالأمر وطالبنا بتوفير مصنع للمواد الخام، فإذا تم وقف استيراد المواد الخام سيتحول الوضع إلى كارثة، هذه المهنة حجم تجارتها سنويا ٤٠ مليار جنيه، فماذا سيحدث إذا اكتشفنا مادة فعّالة ونحن من قام بتصنيعها وقمنا بتوزيعها للعالم كله؟ حينها سنحكم العالم.

■ **ماذا عن الرشاوى التى تقدم للأطباء من مندوبى شركات الأدوية؟**

- هى علاقة "dirty business" فأى طبيب يصر على صرف مادة فعالة من شركة معينة لابد أنه متورط فى صفقات مشبوهة مع شركات الأدوية، وللأسف فى مصر لا نستطيع مقاضاته.

■ **تحولت الصيدليات الصغيرة فى الأماكن النائية إلى أوكار للإدمان.. ما تعليقك؟**

- إذا كانت بعض الصيدليات الصغيرة وكرا للإدمان فهناك صيدليات كبرى هى وكر للأدوية المهربة والمغشوشة ومجهولة المصدر، فالعيادات التى تقوم ببيع الأدوية لا يعلم أحد مصدرها.. ووصلتنى شكوى من جموع الصيادلة تفيد بأن بعض الأفراد يمرون عليهم لشراء الأدوية منتهية الصلاحية أيا كانت وهذا يعنى أنه يباع مرة أخرى فى عيادات وهو ما يعتبر خطرا كبيرا على صحة المواطنين، ونطالب شركات الأدوية بسرعة سحب الأدوية منتهية الصلاحية وأى شركة ستمتنع عن ذلك سيتم مقاطعتها.

■ **ما رأيك فى سلاسل الصيدليات التى يمتلكها شخص واحد؟**

- كل صيدلية من هذه السلاسل تؤثر سلبا على الصيدليات الصغيرة حولها، ففالبية المواطنين يميلون إلى الشراء من الصيدليات الشهيرة فقط، ومسألة السلاسل التى يمتلكها شخص واحد غير قانونية، فكل صيدلانى من حقه أن يضع اسمه على صيدليتين فقط، لكنهم يتلاعبون بالقوانين فيقومون بكتابة إدارة "فلان" وتحتها يضع اسم الصيدلانى بخط لا تراه العين للتحايل على القانون، وحل هذه المشكلة هو إعطاء سلطة ضبطية قضائية للنقابة العامة للصيادلة.

■ **هل بالفعل هناك دواء جديد سيطرح فى الأسواق لعلاج فيروس سى مع "سوفالدي"؟**

- الدواء الجديد اسمه "هارفوني" وهو مركب عبارة عن نوع من الأدوية تحتوى على سوفالدى مضاف إليها مادة "ليدى باز فير"، وقلت من قبل إن هذه المادة تباع فى شكل "كورس" كامل لثلاثة أشهر بـ ٨٦٠٠٠ دولار أى ما يعادل نصف مليون جنيه، لكن فى مصر النقابة تتبنى هذا المشروع وقادرون على توفير هذا العلاج بمبلغ ١٥٠٠ شهرياً أى ٤٥٠٠ جنيه للكورس الكامل للعلاج.

سيتم تطبيق زيادة معاش أرامل المحامين اعتبارا من أكتوبر القادم وتصل إلى ١٦٠٠ جنيه، تصريح لنقيب المحامين